

قال إن ذلك وارد ولكن ليس في الوقت الحاضر.. القصبي:

وزارة المياه تدرس رفع التعرفة للاستهلاك المائي

التوقيع على اتفاقية مع شركات عالمية للاستثمار في محطات التحلية.. قريباً

توجه حكومي لمنع بيع «صندوق الطرد» واستبداله بأخر ترشيد الماء



لاستهلاك هذه المياه وان يكون هناك تقنيين لاستخدامات الزراعة وهذا ما نحن بحثه الان.. واضحة معاياي وزير الماء الدكتور غازي القصبي ان المقام المائي اقر خطة طوارئ متعددة الجوانب تعمل على معالجة عدم اقطاع المياه في حالة وقوع اي طارئ يستوجب هذا الاجراء.

وشهد الوزير على ان هناك اجراءات سوف تتخذ لضمان تسديد المبالغ المترتبة على المصالح التي تحصل على المياه ولم تسد.. وقال القصبي: ان المياه الجوفية سوف تكون بمثابة مخزون استراتيجي، وسوف يتم الاعتماد على المياه المتعددة الا واستبعد استخدام وظائف كبيرة في الوزارة..

بعد ٣ سنوات تتضم الرؤية حول أوضاع المياه في المملكة

القادمة مع شركات عالمية اهمها الترشيد والبحث عن مصادر جديدة ووقف الهدر وسوف تقوم الدولة بالحصول على المياه والزراعي والمحصول على المعلومات دقيقة عن المياه المواطنين، مشيراً إلى ان هناك مباحثات حالية بين التحلية، والصناعة ممثلة بشركة الكهرباء وعقود خلال الاشهر القليلة لتخصيص مياه.

تغطية - خالد ابو الخيل/تصوير - بندر يخش
محطات التحلية تشكل ٥% من الماء المنزلي ومنع بيع الماء الموجودة في الأسواق حالياً مستمر في تخفيض المياه لفترة والتي تستهلك كميات كبيرة من المياه تقدر بـ١٢٠ لترًا في مستقبلية قادمة رغم تقادمها وارتفاع كلفة سانتها.. واكذب عليه على ان هناك

الزراعة، موضحاً ان هناك نوعين من المنتجات الزراعية نوع يستهلك المياه بكثرة ونوع لا يستهلك سوى كميات محدودة من المياه.. وأفاد وزير المياه ان هناك اتجاهًا لفرض نوعية من أجهزة طرد المياه المستخدمة في من اوقيات الوزارة وانه خلال الثلاث سنوات المقبلة سوف

يتناهى الوزارة من تناوله ووضع الخطة الوطنية للمياه التي بدأتها وزارة الزراعة والمياه، مشيراً إلى ان هذه الخطة سوف تكشف عن ما لدى المملكة من نوعية المياه وعمقها ومدى عنديتها، ومدى

مبني الوزارة المؤقت ان تكون هناك زيادة بالتعرفة في الوقت الحالي،

إلا أنه المح المح ان الوزارة سوف تعيد النظر في التعرفة الحالية

وقال، لا اعتقد ان الان هو الوقت المناسب لزيادة التعرفة للاستهلاك المائي..

وأوضح ان الحلول الوهيمة او السحرية التي تطالب بفتح قناة مياه بين الخليج العربي والبحر الأحمر، أو جلب

الماء من الخارج، أو نقل المياه بناقلات البترول هي حلول غير واقية ولا يمكن ان تتحقق، مبيناً

ان معياره بدرستها..

وقال: حتى ذلك الحين يجب ان تكون حذرین في التعامل مع ما يتتوفر من تقدیرات، لست

ذريعاً إلى ان ذريعاً

ذريعاً الى ان ذ